مفاهيم التمويل الزراعي (العليوي، العطوان، 1996)

ماهية التمويل الزراعي :

يقصد بالتمويل الزراعي توفير الأموال اللازمة من أجل إنفاقها في وجهة محددة استثمارية أو استهلاكية بقصد تحقيق الرغبات أو إشباع الحاجات أو تحقيق أهداف معينة .

وقد قيل سابقاً أن المال سمي مالاً لأن النفس تميل إليه ، وقد يكون المال على شكل نقود أو أصول ثابتة أو منقولة أو حقوقاً معينة كبراءة الاختراع .

وأما رأس المال فهو صافي حقوق الملكية لشخص ما أو لشركة ، أي بعد طرح الخصوم أو المطاليب من الأصول ، وقد أطلقت هذه التسمية عليه قديماً لأن المال كان يتجسد بما يمتلكه الشخص من أنعام (ماشية ودواب) فإذا أردنا أن نعرف ماذا يمتلك الشخص من الأموال قلنا له كم رأس مالك أي كم رأس من البقر أو الغنم أو الإبل تمتلك .

أما التمويل الزراعي : فنعني به توفير الأموال اللازمة للقيام بعمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج الزراعي وما يترافق ذلك من أنشطة كالتخزين والنقل والبيع والتسويق .

وهنالك تعاريف أخرى للتمويل الزراعي يقول بعضها : أنه أحد فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يضم القواعد والأسس والنظريات الخاصة بغرض وتدبير وتوزيع وطلب واستعمال الموارد المالية المحددة لمقابلة الاحتياجات الزراعية غير المحدودة بهدف تمويل وتطوير الزراعة وتحسين مستوى معيشة مختلف طبقات المزارعين .

ويمكن القول بأنه العلم الذي يبحث في أنسب طرق تمويل الزراعة بأقل التكاليف ، أو هو العلم الذي يبحث في حل المشكلات الزراعية من الناحية المالية .

أما مالية المزرعة : فهي نظام العلاقات النقدية المعمول به ابتداء من إنتاج المنتجات الزراعية وحتى تسويقها . أما بالنسبة للوضع المالي للمزرعة فيمكن بحثه من خلال كيفية تشكيل وتوزيع واستخدام الموارد المالية التي يتم الحصول عليها من مصادر التمويل المختلفة .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأنه يقصد بدراسة التمويل الزراعي دراسة النظم الاقتصادية الخاصة بتمويل العمل الزراعي ، وبهذا يعتبر التمويل جزءاً من قرارات الإدارة المزرعية الخاصة بكيفية الحصول على رأس المال وطرق استعماله .

ويجب أن نفرِّق بين التمويل الزراعي (أو غير الزراعي) والتسليف الزراعي (أو غير الزراعي) فالتمويل الزراعي أعم وأشمل من التسليف الزراعي . فالتمويل يختص بمصادر الموارد المالية ، بينما يقتصر التسليف على استخدام القروض المعطاة من قبل مختلف المصادر وشروط الحصول عليها وكيفية سدادها . والتمويل الزراعي يختص بطرق ومصادر تمويل الزراعة سواء تم ذلك عن طريق التمويل الذاتي (كالأرباح والمدخرات) أو غير الذاتي (كالتسليف « الاقتراض » بواسطة الأفراد أو بواسطة الدولة) ولا يقتصر التمويل هنا على عمليات الإنتاج الزراعي، بل يشمل أيضاً تنمية الموارد الزراعية بما في ذلك مشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي وكذلك تسويق وتصنيع المنتجات الزراعية .

الأهمية الاقتصادية للتمويل الزراعي :

تتبع الأهمية الاقتصادية للتمويل الزراعي من :

1- طبيعة الإنتاج الزراعي : الذي يتميز بالموسمية في الإنتاج وبالتالي في الدخل فهو يقوم بتوفير الأموال بمختلف الأوقات .
2- أنه يعطي الفرصة لصغار الزراع والمستأجرين لتملك الأراضي عن طريق القروض طويلة الأجل.
3- أنه يزيد من كسب العاملين بالزراعة فتزداد دخولهم ومدخراتهم .
4- كونه يوفر القروض القصيرة والمتوسطة الأجل للمزارعين فإنه يساعد على ضمان استمرارية الإنتاج وزيادة كميته وتحسين نوعيته .

العوامل التي تؤثر على طبيعة نظام التمويل الزراعي :

1- نظام الزراعة :

إن نظام الزراعة واختلافه من بلد إلى آخر يؤثر في طبيعة نظام التمويل، ويؤدي بالتالي إلى اختلافه طبقاً للنظام المتبع في المجتمع . فمثلاً في النظام الاشتراكي حيث الأرض ملك للدولة (ملكية

عامة) أو مملوكة ملكية تعاونية أو ملكية فردية في حدود ضيقة جداً فتختفي لذلك الحاجة إلى القروض طويلة الأجل الخاصة بشراء الأراضي، بعكس الحال في النظام الرأسمالي حيث لا قيود على الملكية . كما أن طريقة استغلال الأراضي أيضاً تؤثر في النظام التمويلي فكل من الزراعة البدائية والتجارية تختلف احتياجاتها التمويلية .

2- نظام الميراث :

يؤثر نظام الميراث على طبيعة نظام التمويل، ففي بعض البلاد لا يوجد نظم توريث وتنتقل ملكية الأرض إلى الدولة أو القبيلة، وبعض النظم تنتقل ملكية الأرض فيها إلى الأخ الأكبر فقط، وبعض النظم يوجد بها نظم توريث تقسم بمقتضاها الأرض بنسب مختلفة على الورثة وغير ذلك من النظم المختلفة .

3- القوانين :

توجد قوانين وتشريعات في بعض الدول تمنع رهن الأراضي الزراعية كضمان للحصول على السلف الزراعية ، ويؤثر ذلك على طبيعة نظام التمويل الزراعي الذي يكون في هذه الحالة موجهاً نحو التسليف قصير الأجل ومعتمداً على المقدرة الإنتاجية للحائز بدلاً من الضمان العقاري .

4- طبيعة النظام الاجتماعي :

تختلف النظم في طبيعتها فهناك نظم تقدمية وأخرى رجعية ، وكل هذه النظم تؤثر على ظروف الزراعة ومعدل تنميتها، وبالتالي على طبيعة نظام التمويل الزراعي وإمكانية تطويره بما يتلاءم مع احتياجات الزراعة وأهداف السياسة الزراعية .

أهداف التمويل الزراعي :

تختلف أهداف التمويل الزراعي من بلد لآخر وفقاً لعدة عوامل ، أهمها المرحلة الاقتصادية التي تمر بها الزراعة من مرحلة الزراعة البدائية إلى مرحلة الزراعة التجارية ، وكذلك طبيعة النظام السياسي من ناحية وانعكاسه على طبيعة البنيان الاقتصادي بشكل عام والزراعي بشكل خاص كونه أحد أهم فروع الاقتصاد الوطني وخاصة فيما يتعلق بتنظيم حقوق الملكية الزراعية ودور الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي وغير الاقتصادي . ويمكن بصفة عامة القول بأن أهداف التمويل لا بد وأن تتفق مع

الاحتياجات الزراعية ، وهذه الاحتياجات تتزايد باستمرار وفقاً لتطور الزراعة من المراحل البدائية والتقليدية إلى المراحل التقدمية مثل الزراعة التجارية والصناعية لمقابلة الزيادة في الطلب على المنتجات الزراعية الناجم عن التزايد السكاني، وتمكين الزراعة من القيام بدورها في التنمية الزراعية الاقتصادية التي تستهدف رفع مستوى معيشة أفراد الشعب ، ونظراً لندرة الموارد الزراعية نسبياً فإن تنمية هذه الموارد تأخذ عدة أشكال مثل ميكنة وبستنة وتصنيع وتنويع الزراعة ، كما تتضمن أهداف التنمية الزراعية تحضير المجتمعات الريفية بإدخال الكهرباء وتحسين المساكن وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وكل ذلك يتطلب استثمارات متزايدة يلزم توفيرها بطرق التمويل المختلفة .

ويمكن حصر الأهداف الرئيسية للتمويل الزراعي فيما يلي :

1- الإنتاج الزراعي :

- تحسين الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً .
- تنويع الإنتاج الزراعي .

2- الحيازة الزراعية والبنيان الزراعي :

- إعادة توزيع الأراضي الزراعية (الإصلاح الزراعي) .
- مساعدة طبقات المزارعين على ارتقاء العلم الزراعي .
- تحسين حجم الوحدات الحيازية المزرعية .

3- التصنيع الزراعي :

- تصنيع المنتجات الزراعية .
- تصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي .

4- التسويق الزراعي :

- تحسين الخدمات التسويقية الزراعية .
- رفع كفاءة العمليات التسويقية الزراعية .

5- التنمية الزراعية :

- زيادة الموارد الزراعية .
- رفع معدلات التنمية الزراعية .
- تنمية المجتمع الريفي .

6- مواجهة الأزمات الاقتصادية والطبيعية :

- مواجهة تقلبات الأسعار .
- مواجهة الظروف الطبيعية المعاكسة .

7- تنمية المدخرات الزراعية :

- تشجيع المدخرات الزراعية .
- زيادة المدخرات الزراعية .
- الاتجاه نحو التمويل الذاتي .

التمويل الزراعي وعلاقته بالتنمية :

تتطلب التنمية الزراعية العديد من المقومات الفكرية والمادية كالتخطيط وتوفير مستلزمات الانتاج وتحسين ظروف المنتجين وحل المشكلات الإنتاجية والتسويقية .

ويعتبر التمويل الزراعي من أهم مقومات التنمية الزراعية ، فزيادة الإنتاج الزراعي تتطلب وضع خطط ورسم سياسات تستند إلى أسس اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية سليمة ، ويعتبر توفير الأموال للقيام بالاستثمارات الزراعية سواء أكانت تتعلق بالتوسع الأفقي أو العمودي في الإنتاج ضرورة حتمية .

وفي ظل الظروف الطبيعية والاقتصادية التي تحيط وتميز القطر العربي السوري من أرض ومياه ومناخ فإن التنمية الزراعية هي الأساس والقاعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن أهم ما تتميز به الزراعة هو استجابتها للنمو السريع وبالمعدل الجيد للاستثمارات الجديدة . ويعتبر رأس المال أحد العوامل الرئيسة والضرورية للإنتاج الزراعي وتطويره إلى جانب الأرض والعمل .

وفي سوريا تزداد أهمية دور رأس المال في القطاع الزراعي نظراً لمحدودية المساحة وبعد أن تستنفذ إمكانيات التوسع الأفقي فيها ، إذ يصبح التوسع الرأسي أو الشاقولي القائم على تكثيف الإنتاج الزراعي هو الوسيلة لزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته .

ويمكن دراسة التمويل الزراعي وعلاقته بالتنمية في سوريا من عدة جوانب أهمها :

1- خطط التنمية والتمويل الزراعي :

يجب أن تقوم خطط التنمية على التوازن والتطور المتناسب بين قطاعات الاقتصاد كافة وذلك حسب العائد الاقتصادي المرجو من كل منهم على المدى القريب والبعيد، وهذا يتعلق بالظروف الطبيعية والاقتصادية لكل بلد، فبينما نجد أن اقتصاد بعض البلدان يقوم على الاهتمام بقطاع الصناعة نجد أخرى تهتم بالزراعة على حساب الصناعة . أما في سورية فإننا نلاحظ عدم إعطاء القطاع الزراعي الأهمية النسبية في الاقتصاد الوطني وعدم قيام هذا القطاع بالدور المعطى له ، حيث يلاحظ انخفاض حصة الاستثمارات الزراعية من إجمالي الاستثمارات الكلية في الخطط الخمسية، وعلى سبيل المثال كان متوسط الاستثمارات الزراعية (11.7%) خلال الفترة (2000 – 2010) ، وهذا يعني توزيع غير موضوعي للاستثمارات لصالح قطاع الصناعة وقطاع الخدمات غير الإنتاجية على حساب قطاع الزراعة .

2- التمويل المصرفي الحكومي والزراعة :

بشكل عام يلاحظ انخفاض التسليف المصرفي الحكومي لقطاع الزراعة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالتجارة والصناعة . والمعطيات التالية توضح ذلك :

النشاط / السنة	زراعة	صناعة	تجارة
1981	% 4	% 45	% 43
1990	% 11,3	% 6,8	% 73

معدل الاستثمار : هو نسبة الاستثمار في القطاع إلى الناتج الصافي للاقتصاد .

3- إدارة التمويل الزراعي :

تعتبر إدارة التمويل الزراعي من أهم المشكلات ويمكن إبرازها من جانبين :

- إدارة تمويل الإنتاج الزراعي .
- إدارة تمويل الاستثمارات الزراعية (تكوين الأصول الثابتة) .

وسبب مشكلة إدارة التمويل الزراعي هو عدم وجود جهة رئيسية تكون مهمتها التنسيق بين جهات التمويل المتعددة (من الوزارات صاحبة العلاقة والمصرف الزراعي التعاوني والإدارات العامة الأخرى) بالإضافة لضعف الإنتاجية التي انعكست في انخفاض السيولة والمدخرات لدى المنتج الزراعي مما اضطره للجوء إلى مصادر التمويل المالية الأخرى .

4- التمويل الإنمائي والزراعة :

يهدف التمويل الإنمائي إلى إقامة المشاريع الخاصة باستثمار الموارد الطبيعية المتاحة، وتطوير عمليات الاستثمار القائم عن طريق زيادة المساحة المزروعة ورفع مردود وحدة المساحة ، وزيادة إنتاجية العمل ، وإلى تحقيق التوازن الطبيعي في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

5- الاستثمارات بعيدة المدى والزراعة :

يقصد بالاستثمارات بعيدة المدى التي تتجاوز مردوديتها العشر سنوات فأكثر كبناء السدود واستصلاح الأراضي ، فهذه الاستثمارات ينظر إليها على أنها ضرورية لمواكبة الزيادة في عدد السكان والتطور الاقتصادي ، ولكن ما يحصل أحياناً هو الإنفاق الزائد على هذه الاستثمارات بحيث تأخذ حصة كبيرة من الإنفاق الحكومي تؤثر على تطور القطاعات الأخرى، لذا من الضروري إقامة خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل متناسقة فيما بينها .

الأسس الواجب مراعاتها عند وضع خطط التمويل الزراعي : « في الدول النامية »

1- إن التمويل الزراعي ومشروعاته المقدمة لا يجب أن تدرس بمعزل عن قضية التمويل الاقتصادي ومشروعات التنمية الاقتصادية بصفة عامة في الدولة .

2- يجب مراعاة علاقات التمويل الزراعي بالنواحي المختلفة للسياسة الزراعية مثال ذلك اتجاهات التوسع المحصولي ، المنظمات والأهداف الزراعية ، والتصنيع الزراعي ، التسويق الزراعي وغير ذلك من البرامج المكونة للسياسة الزراعية .

3- قيام جهاز تمويل كفء يعتبر ضرورة هامة جداً حتى يمكن أن تؤدي الزراعة دورها في تطوير الاقتصاد القومي .

4- دور الحكومة في التمويل الزراعي في الدول النامية دور حيوي وفعال وأساسي وعليه فيجب أن تقوم الدولة بدورها في هذا المجال .

5- يجب أن تكون خطة التمويل الزراعي من النوع الموجب ، أي الذي يؤدي في نهاية الفترة التمويلية إلى زيادة الدخل الفردي والقومي وزيادة الأصول المزرعية والزراعية .

6- حتى يمكن تحقيق البند السابق فلا بد أن تحتوي خطط التمويل الزراعي على حوافز للنهوض بأساليب الإنتاج الزراعي وتركيب الزراعة الهيكلي وتغيير اتجاهات الزراع ومفاهيمهم، ذلك أن التمويل يلزم أن يظهر أثره المباشر في النهوض بأساليب الإنتاج الزراعي والدخول في الزراعة العصرية، كذلك يمكن أن يسهم في وضع الأسس الهيكلية في البنيان الزراعي مثل تحقيق أمثل نظم الحيازة ، كذلك في رفع الكفاءة الفردية للعنصر البشري الزراعي وغير ذلك من التأثيرات التي يجب أن ينجم عنها في نهاية الفترة الائتمانية زيادة الناتج وارتفاع في الدخول وتحسن في الأصول المزرعية والزراعية .

7- خطط التمويل الزراعي يجب أن تسهم في فتح آفاق بعيدة في تشغيل القوى العاملة الفائضة وشبه الفائضة (البطالة المقنعة) عن طريق مشروعات النهوض بالريف كالتصنيع الزراعي ومشاريع النهوض بالثروة الحيوانية من تربية وتسمين وغيرها .

8- يجب أن تبنى خطط التمويل الزراعي على الأسس العلمية السليمة وخاصة فيما يتعلق بتوزيع الائتمان على المشروعات الإنتاجية المختلفة على المستوى الإقليمي (بين المناطق) أو المستوى الإنتاجي (بين الأنشطة الإنتاجية) ، حتى تكون عمليات الاستثمار وتوزيعها بين الاستخدامات المختلفة صحيحاً مما ينجم عنه تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج .

المرجع والمصدر

1- العليوي أحمد الأحمد، العطوان سمعان (1996) – التمويل الزراعي . قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، 191 صفحة . (اقتباس ص 5 – ص 14)